المصالحة الوطنية ودورها في الحد من انتشار السلوك الإجرامي دراسة سوسيولوجية للواقع الليبي

سالم محمد عبدالقادر بومريومة
قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة بنغازي
EMAIL: salem.bomarmera.ly@gmail.com

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث دراسة دور التجانس الديني في ليبيا في تحقيق المصالحة الوطنية ، إلا أنَ هذا تدور هذه الدراسة حول دور المصالحة الوطنية في الحد من انتشار السلوك الإجرامي، فالمصالحة الوطنية هي توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة بين الأطراف المتخاصمة، والتي يمكن التعرف عليها من خلال الحوار والتوافق والتسامح، بينما السلوك الإجرامي سلوك غير سوي صادر عن أفراد أو جماعات، ويمكن التعرف عليه من خلال مجموعة من المؤشرات مثل الضرر، والقصد الجنائي، والتحريم، والإكراه، فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مظاهر السلوك الإجرامي في المجتمع الليبي، إضافة إلى التعرف عن دور المصالحة الوطنية في مواجهة السلوكيات الإجرامية في المجتمع الليبي، وقد استعان الباحث بمجموعة من الدراسات التي كانت لها علاقة بموضوع المصالحة، واستخدم مجموعة من النظريات التي فسرت السلوك الإجرامي، ولحداثة الموضوع استخدم الباحث المنهج المكتبي، وأخيرا توصلت الدراسة إلى أن المصالحة الوطنية الناجحة هي التي تحد من انتشار السلوكيات الإجرامية.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، الحوار، التوافق، التسامح، الجريمة، السلوكيات الإجرامية.

Abstract

This study revolves around the role of national reconciliation in reducing the spread of criminal behavior. National reconciliation is a national consensus that aims to bring together the different points of view between the opposing parties, which can be identified through dialogue, consensus and tolerance, while criminal behavior is abnormal behavior issued by individuals or groups, and can identify it through a set of indicators such as harm, criminal intent, prohibition, and coercion. The study aimed to identify the manifestations of criminal behavior in Libyan society, in addition to identifying the role of national reconciliation in confronting criminal behavior in Libyan society. The researcher

also used a group of studies that related to the topic of reconciliation. The researcher also used a group of theories that explained criminal behavior. Due to the topic is recent; the researcher used the Library approach. Finally, the study concluded that successful national reconciliation is what eliminates criminal behavior.
Keywords: national reconciliation, dialogue, consensus, tolerance, crime, criminal behaviors.

المقدمة

إن الأوضاع في ليبيا مازالت موضع جدل، فالمشاكل الاجتماعية عديدة منها إعادة البناء الداخلي للمجتمع والمهجّرون، وانتشار السلوكيات الإجرامية، والمشاكل الاقتصادية والصحية، وتطبيق المصالحة في ظل هكذا ظروف أمر صعب، بالنظر إلى السياسيين والأكاديميين، فإننا نجد تفسيراتهم متباينة ومقاصدهم مختلفة، فالبعض يتحدث عن مصالحة سياسية ضعيفة، والأخر يتحدث عن مصالحه اجتماعية واسعة، ومع ذلك لم يتم تحديد ماهية المصالحة المطلوبة وعقدها من قبل الأطراف المعنية جميعها.

فالمصالحة الوطنية هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي واستمراريتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتصحيح ما ترتب عنها من غبن ومآسٍ وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة. كما تعد المصالحة الوطنية مشروع سياسي يهدف إلى استعادة حالة السلم والأمن في الدولة من جهة وإلى المحافظة على الاستقرار السياسي من جهة أخرى، ولقد عرفت ليبيا سنوات من العنف، وانتشار السلوك الإجرامي بين أفراد المجتمع، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي أدى ذلك كُلّه إلى انتهاج المصالحة الوطنية كآلية من آليات تحقيق الاستقرار السياسي، كما أن المصالحة الوطنية تضع حداً للسلوكيات المضادة للمجتمع والتي تشمل التمرد والتخريب والإشاعات والعصيان، وكذلك الغش والتزوير والنصب والاختلاس والرشوة والقتل، ويطلق عليها المظاهر السلوكية الإجرامية.

تعتبر الجريمة والسلوك الإجرامي ظاهرة مركبة ذات أبعاد متعددة عرفتها المجتمعات منذ ظهورها الأول، وحاولت دوما وضع الحلول والتصدي لها بشتى الطرق والاستراتيجيات، سواء تعلق الأمر بالأفراد أو الجماعات، فقد لقي موضوع الإجرام اهتماما بالغا على مستوى جميع الأوساط العلمية والمهنية؛ نظرا لما لها من أثار مدمرة على الفرد والجماعة. ومن هذا المنطلق اشتملت الدراسة على تعريف مفاهيم المصالحة الوطنية، والسلوكيات الإجرامية، إضافة إلى مجموعة من الدراسات التي عالجت مفهوم المصالحة الوطنية، كما أن الدراسة اعتمدت على مجموعة من النظريات التي فسرت أسباب السلوكيات الإجرامية في المجتمع، ثم نُوقش موضوع المصالحة الوطنية وانتشار السلوكيات الإجرامية.

تحديد المشكلة:

المصالحة الوطنية هي توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة ورأب الصدع بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة، وهي وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات والأزمات بين

الأشخاص ودياً وسلمياً، ولتعزيز المصالحة الوطنية فالأمر يتطلب تشجيع الحوار، والوساطة وتحديد الفرص التي تبرز من خلالها جهود السلطات الليبية والمجتمع المدني تجاه هذه الغاية.

يعد مخرج المصالحة الوطنية أحد أهم المخارج الأمنة، التي اعتمدتها العديد من الدول الإفريقية والعربية، للخروج من أزماتها الوطنية، فهو كخيار لم يكن في أغلب الأحيان وليد القرار السياسي لقيادات هذه الدول فحسب، وإنما كذلك وليد ظروف دولية محيطة بالدولة الوطنية، وتداعيات أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية خاصة، تمر بها كل دولة من هذه الدول على حدة، وتختلف هذه التداعيات باختلاف عمق الأزمة وتجذرها، وبالتالي فالمصالحة الوطنية كما يراها الدارسون، لا تتوقف عند إنهاء الصراع المسلح، وتوقف النزاع بين الخصوم في الوطن الواحد، بل تتجاوز ذلك ضمن مسار طويل، إلى معالجة أسباب الصراع وإفرازاته، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وتعويض الضحايا وإرساء سبل ودعائم الاستقرار، وإيجاد آليات تضمن عدم العودة إلى النزاع.

وعندما نتحدث على السلوك الإجرامي وما يمثله من تعقيد في جذوره، ومن تباين في تجلياته، بشكل غير مستقر، فنحن غير ملزمين بنظريات علم الإجرام التي لا حصر لها وإنما غرضنا أن نربط السلوك الإجرامي ببعض النظريات العلمية التي تراعى العوامل الداخلية للجريمة والمجرم، وإذا كان السلوك الإجرامي يمثل صراعا نفسيا اجتماعيا بل وحتى بيولوجيا أو عضويا لصاحبه؛ فالوصول إلى استجلاء هذه العوامل المتشابكة والمتفاعلة فيما بينها يصبح أمرا صعبا، هذه الطبيعة المركبة للسلوك الإجرامي تجعلنا نركز على جذور السلوك الإجرامي في ضوء النظريات العلمية التي تساعد بحكم دقتها على الاقتراب من فهم السلوك الإجرامي وبالتالي رسم طرق الوقاية منه.

ومن خلال هذه الدراسة سنركز على دور المصالحة الوطنية في الحد من انتشار السلوك الإجرامي من الجانب السيسيولوجيا، وما هي أهم النظريات التي فسرت المصالحة والجريمة لنتطرق بعدها لأهم الأسباب والدوافع وراء السلوك الإجرامي وكيفية الحد منها في ظل المصالحة الوطنية، حيث انطلقت الدراسة من مجموعة تساؤلات؛ منها ما الدور الذي يمكن أن تلعبه المصالحة الوطنية في الحد من السلوكيات الإجرامية في المجتمع الليبي؟

أهمية الدراسة ومبرراتها:

إن موضوع المصالحة الوطنية، قفز بشكل لافت للأنظار إلى الواجهة في إطار ظهور أبحاث ودراسات لبناء السلام المحلي والعالمي، وبالأخص العبور بالدول الخارجة من نزاعات، إلى مرحلة الاستقرار الدائم، المبني على أسس علمية. ويمكن إجمال أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1- إن المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في ليبيا من المواضيع الحساسة والمشوقة في نفس الوقت لذلك أردنا من خلال هذه الدراسة اكتشاف حقيقة المصالحة الوطنية في ليبيا.

2- كما تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج موضوع جد مهم وهو الربط بين المصالحة الوطنية وانتشار السلوكيات الإجرامية في المجتمع الليبي.
3- تكوين رصيد معرفي حول المصالحة الوطنية والحد من انتشار السلوك الإجرامي في ليبيا.
4- تزويد المكتبة بمراجع أكثر حول دور المصالحة الوطنية في بناء السلام.
5- الأهمية التي يفرضها موضوع المصالحة الوطنية في حد ذاته، لما تلقاه من اهتمام في الأوساط الأكاديمية والعملية المتخصصة في حل النزاعات.

أما فيما يتعلق بالمبررات فيمكن إجمالها فيما يلي:

1- إنّ موضوعات التعايش والسلام والمصالحة الوطنية، أصبحت تحديات المجتمعات المعاصرة، في ظل عولمة الأفكار، وتبادل التجارب والخبرات، وبالتالي فالموضوع ليس موضوعا ليبيي بحتا، ولكنه موضوعاً ذا سياق عالمي، يحتاج إلى تناقل الخبرات والتحليلات لإيجاد نماذج وقوالب جاهزة، قابلة للتداول والتبادل، ويأتي هذا العمل ضمن هذا السياق.
2- إنّ طبيعة التخصص وهو الدراسات الاجتماعية يفرض توجها معينا، وبالتالي كان التوجه إلى دراسة موضوع المصالحة الوطنية في إطار الجريمة وكيفية الحد منها.
3- محاولة تطعيم التجربة الليبية في المصالحة الوطنية، وبيان النقائص التي شابَتْهَا، مقارنة بالتجارب العالمية الناجحة، في محاولة لتقديم مقترحات، لإصلاح الأوضاع الاجتماعية في ليبيا.
4- توضيح مدى فعالية المصالحة الوطنية كآلية للحد من انتشار السلوكيات الإجرامية.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على مفهوم المصالحة الوطنية.
2- التعرف على مظاهر السلوك الإجرامي في المجتمع الليبي.
3- التعرف على أهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى الجريمة في المجتمع الليبي.
4- معرفة أهم النظريات السوسيولوجية المفسرة للجريمة والسلوكيات الإجرامية.
5- إبراز أهم استراتيجيات المصالحة الوطنية في مجال الوقاية ومكافحة السلوكيات الإجرامية.
6- الخروج بتوصيات واقتراحات تساهم في الوقاية من الجريمة وخفض معدلاتها المرتفعة في المجتمع الليبي في ظل المصالحة الوطنية.

مفاهيم الدراسة:

تعريف المصالحة الوطنية:

إنّ المصالحة هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي وامتداداتها السياسية، والتشريعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وتصحيح ما ترتب عليها من مآسٍ وأخطاء وانتهاكات، وأن تضع

أطراف الصراع المصلحة الوطنية العليا فوق المصالح الفئوية والحزبية، وإن الهدف الأساسي من أي نظام في الدولة هو تحقيق العدالة بين عموم المواطنين. وهذا لن يتحقق إلا عندما تتمكن الدولة من بسط سلطتها المادية والقانونية لتكون بديلا عن كل المظاهر غير القانونية؛ لأن الدولة العادلة والقوية هي غاية ووسيلة في الوقت ذاته[1]، كما يعرفها مصطفى بأنها "اتفاق بين طرفين أو أكثر لأجل تحقيق مصلحة مشتركة، ودفع الأذى والضرر الذي يمتد إليهم، وقد تعني تفاهما بعد عداوة مضمرة، أو خصاما بائنا أو صراعا قائما"[2].

والمصالحة الوطنية تعرف أيضا على أنها توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ المصالحة الوطنية هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي واستمراريتها السياسية، والتشريعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وتصحيح ما ترتب عنها من غبن ومآسٍ وأخطاء، وانتهاكات، وجرائم جسيمة، والقطع نهائيا من قبل الجميع والابتعاد عن الحلول العنيفة في معالجة الملفات والقضايا المختلف حولها، والنظر بتفاؤل إلى المستقبل[3].

كما تعتبر المصالحة الوطنية "آلية من آليات عملية تحول النزاع، التي تهدف إلى القضاء على النزاع وتحويل العلاقات من علاقات عدائية إلى علاقات تعاونية"[4]، وهي أيضا بناء علاقات جديدة بين الأطراف بعد تمزيقها جراء نزاع عنيف على أساس الحوار، التسامح، العفو، والتعويض واحترام حقوق الضحايا وعدم تكرار أخطاء الماضي؛ مما يؤدي إلى تحقيق التعايش السلمي ونزع الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى النزاع بغية عدم تكرار أحداث الماضي،[5] كما أن فهيل[6] يرى في المصالحة الوطنية على أنها العودة إلى علاقة جديدة بعد نتائج مروعة وشاقة جراء أفعال خاطئة مثل (الخيانة، عدم الوفاء، أو استخدام العنف) سواء أكانت حقيقية أم محسوسة من قبل أحد الأطراف، وذلك بالتسامح مع من قام بالعمل الوحشي أثناء النزاع بما يبني الثقة مجددا فيما بينهما. ويمكن النظر إلى المصالحة الوطنية من خلال مجموعة من المؤشرات وهي:

الحوار الوطني:

يعتبر مفهوم الحوار مفهوما ضاربا في القدم، "عرف كآلية لحل النزاعات وتقريب وجهات النظر مند بداية التاريخ، وقد حاول الكثير من الباحثين ومن مختلف الحقول المعرفية إعطاء تعريف دقيق للحوار وحصره ضمن إطار معرفي"[7]. ويعرف إبراهيم الحوار بأنه وسيلة تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف وتغيير سلوكياتهم للوصول إلى مفاهيم وقواسم مشتركة من خلال التواصل الشفهي، والجلوس على طاولة الحوار، والقدرة على الاستماع وعرض الأفكار بصورة موضوعية، واستخدام المفردات الواضحة في التعبير عن الأفكار والآراء والمرونة في الحديث والمداولة[8]، وهي أيضا عملية سلمية لتسوية النزاعات بين الأطراف المتنازعة بهدف تحقيق السلام بإجاد حل وسط يرضي كل الأطراف المتنازعة[9].

التوافق:

يستخدم علماء الاجتماع مفهوم التوافق للتعبير عن عملية التراضي أو الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة، سواء أكانوا أفرادا أم جماعات، وعلى هذا الأساس لا يطلق هذا المصطلح إلا على من كانوا في حالة منافسة أو عداء سابق، لوقوع التوافق[10]. كما يعرفه إبراهيم بأنه قدرة الفرد على مسايرة الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية السائدة، ويمكن ملاحظة ذلك ببعض العمليات الاجتماعية مثل الانسجام والقبول والتراضي والتلأم والتفاهم والعمل المشترك والتضحية المتبادلة بين الطرفين والرغبة في التنازل أو التسامح والتقريب بين وجهات النظر[11]. وهي عبارة عن "مشروع للسلام الوطني يهدف إلى تحقيق العدالة والاستقرار بشكل دائم واستئصال العوامل الجذرية التي قد تؤدي إلى تجدد النزاع"[12].

التسامح:

إن التسامح الطوعي من قبل الضحية فيما يتعلق بما تعرض له في الماضي، له أثر كبير في تحقيق المصالحة الوطنية[13]، ولتحقيق التسامح تحدد الأمم المتحدة[14] أربع مراحل وهي:

1- القبول بالمسؤولية المشتركة عن أحداث الماضي.
2- الاعتراف بالضرر والخطأ.
3- الاعتراف بالأذى المشترك.
4- إعادة الحال أي تعويض الحاصل.

تعريف الجريمة من المنظور الاجتماعي:

تعرف الجريمة من المنظور الاجتماعي بأنها عدوان شخص على آخر في عرضه أو ماله أو متاعه أو شخصه، وإنها بهذا المعنى تعتبر ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها مجتمع، فحيث توجد حياة اجتماعية توجد جريمة[15]، كما تعرف أيضا على أنها **"**كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها، أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة**"[16]**، وهذا التعريف تبناه أختصاصيو الأنثروبولوجيا في تعريفهم للجريمة في المجتمعات البدائية التي لا يوجد بها قانون مكتوب. وعلى هذا فإن عناصر أو أركان الجريمة من هذا المنظور هي**:**

1- قيمة تقدرها وتؤمن بها جماعة من الناس.
2- صراع ثقافي يوجد في فئة أخرى من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدرون هذه القيمة ولا يحترمونها، وبالتالي يصبحون مصدر قلق وخطر على الجماعة**.**
3- موقف عدواني نحو الضغط مطبقا من جانب هؤلاء الذين يقدرون تلك القيمة ويحترمونها تجاه هؤلاء الذين يتغاضون عنها ولا يقدرونها**.**

السلوك الإجرامي Criminal Behavior

يعرف السلوك الإجرامي بأنّه المظهر الخارجي للركن المادي للجريمة، وهو يأتي في صلب كل جريمة لأن المشرع لا يجرم على مجرد التفكير في الجريمة أو على مجرد الدوافع والنزاعات النفسية، وإنما يستلزم أن تظهر تلك النزاعات والعوامل الدفينة في صورة واقعة مادية هي الواقعة الإجرامية، فالمشرع لا يستطيع الدخول إلى نفوس البشر ويفتش في تفكيرهم المجرد ليعاقبهم على ذلك، دون أن يتخذ هذا التفكير وتلك العوامل النفسية مظهرا ماديا للجريمة[17].

إن السلوك الإجرامي سلوك غير سوي صادر عن شخصية مضطربة نفسيا، وبهذا المعنى فإن شخصية المجرم لا تختلف في جوهرها وتكوينها الأساسي عن شخصية المريض النفسي، فهو يرى أن كل فعل إجرامي ما هو إلا دلالة وتعبير عن صراعات نفسية تدفع بصاحبها إلى الجري،[18] بينما عرفها إبراهيم[19] بأنها "القيام بارتكاب سلوك أو الامتناع عنه على نحو غير مقبول في المجتمع وقد ورد نص عقاب له في الشريعة" ومعنى هذا أنه إذا كانت الجريمة هي مسمى الفعل الإجرامي فإن السلوك الإجرامي هو ممارسة هذا الفعل.

كما عرف السلوك الإجرامي أيضا بأنه ذلك النشاط الخارجي المكون للجريمة والسبب في إحداث النتيجة الضارة سواء كان ضررها عاما بكيان المجتمع، أو كان خاصا يقتصر أثره على المجني عليه سواء قصد الجاني إحداث النتيجة أو أنها وقعت عرضا[20]. فالسلوك الإجرامي قد يكون ظاهرة اجتماعية نسبية متغيرة قابلة للتعديل والتبديل، فالسلوك من خصائصه أنه قابل للتعديل والتغيير والتكيف والتطور وفقا لما يقع على الكائن من مؤثرات خارجية أو ما يتعرض له من أثار مترتبة على هذا السلوك، وكما يرى محمد[21] وسمية ومسعودة[22] أن هناك بعض الخصائص التي لابد من توافرها للحكم على السلوك بأنه إجرامي وهي:

1- **الضرر**: وهو المظهر الخارجي للسلوك الإجرامي يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية أو بهما معا.
2- **توافر القصد الجنائي:** أي وعي الفرد التام بما أقدم عليه من سلوك إجرامي ومسؤوليته عنه.
3- **التحريم :**لابد أن يكون السلوك الإجرامي محرما قانونا ومنصوص عليه في قانون العقوبات**.**
4- **الإكراه :**لابد من وجود إكراه يؤدي إلى وقوع الضرر، سواء أكان إيجابيا أم سلبيا، عمدا أم غير متعمد**.**
5- **التوافق** بين التصرف والقصد الجنائي.
6- **توافر العلاقة المسببة** بين الضرر المحرم قانونا وسوء التصرف حتى يمكن تجريمه.
7- **النص** على عقوبة الفعل المحرم قانونا، وهذا في الشرعية الاسلامية التي تقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص**.**

متغيرات الدراسة:

1- المتغير المستقل:

يتمثل في المصالح الوطنية التي يمكن أن نتعرف عليها من خلال مجموعة من المؤشرات وهي:

1- الحوار الوطني.

2- التوافق.

3- التسامح.

2- المتغير التابع:

ويتمثل في السلوك الإجرامي، والذي يمكن أن نتعرف عليه من خلال (الضرر والقصد والإكراه والتحريم والتوافق بين التصرف والقصد وتوافر العلاقة المسببة ووجود النص)

الدراسات السابقة:

وبما أن موضوع المصالحة الوطنية وعلاقته بانتشار السلوك الإجرامي لم يدرس من قبل، فسوف نستعرض عدداً من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث بطريقة غير مباشرة، كما أن سرد الدراسات السابقة هنا سيعتمد على الأقدمية في الدراسات أي من القديم إلى الحديث.

أما الدراسة الأولى فهي دراسة مؤيد حسني أحمد الخوالدة (2005) والتي بعنوان **التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن**، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المسببة للجريمة حيث توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة قوية بين ارتكاب الجريمة والفقر والبطالة وزيادة عدد السكان في المدن والكثافة السكانية في المدن والمناطق الصناعية ويعود ذلك لضعف وسائل الضبط الاجتماعي وضعف الروابط الأسرية والقيم الاجتماعية والارتباط بالجماعات المرجعية التي تنمي وتقوي القيم والعادات والتقاليد، ويعود ذلك إلى المتغيرات الجديدة التي أثرت على وظيفة الأسرة والمدرسة كالتحضر والتصنيع والحراك الاجتماعي وشبكات الاتصال وانساق القيم المتغيرة التي أثرت على بناء الأسرة ووظائفها، فحولت قسم كبير من الأسرة إلى حالة التصدع والاندفاع نحو الجريمة[23].

أما الدراسة الثانية فهي دراسة ستار جبار الجابري (2015) والتي كانت بعنوان **المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق: "الشرق الأوسط " أنموذجاً**، حيث تأتي إشكالية الدراسة من أنه بسبب النتائج السلبية التي عاشها أبناء العراق من جراء الاحتلال الأمريكي، صار الحوار والمصالحة هدفا يتطلع إليه العراقيون للحد من الآثار السلبية، وتصحيح المفاهيم الخاطئة، وهنا تثار مجموعة من التساؤلات، منها: ما المقصود بالمصالحة الوطنية؟ كيف تجري؟ مع من تتم؟ ومن هو الطرف الذي لا يمكن أن تتم المصالحة معه؟ ما هي الأطراف والفصائل المسلحة التي من الممكن التحاور والتصالح معها؟ حيث انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن المصالحة الوطنية الحقيقية هي حجر الأساس الذي

يمكن أن تقوم عليه عملية سياسية ناجحة في العراق، وبدونها لن يكتب النجاح لأي عملية سياسية، فضلاً عن أن العنف لن يتم التغلب عليه من دون مصالحة وطنية حقيقة[24].

بينما كانت الدراسة الثالثة هي دراسة العجارمة، (2016) **الاستراتيجيّة الوطنية لمكافحة الإرهاب،** هدفت الدّراسة إلى تسليط الضَّوء حول ظاهرة الإرهاب وأسبابه الكامنة ودوافعه، وعلاقته مع بعض المفاهيم الأخرى. وخلصت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها احترام حقوق الإنسان وكرامته وممارسته لحياته ضمن حرية مسؤوليّة وضمن حدود القانون، وكذلك تدعيم دور الجامعات بالتَّوعية الفكريّة لمكافحة ومجابهة الإرهاب، وكذلك هناك أهمّية وضرورة بالارتقاء بنظام التَّعليم وتطويره لأجل التنمية الذّهنية والتَّفكير بدلاً من أسلوب التَّلقين والحفظ[25].

وهناك دراسة رابعة لهند محمد عبدالجبار (2018) **دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي: الموصل نموذجا،** فتحاول الشعوب والدول الطامحة لتجاوز الآثار السلبية الناتجة عن الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية والصراعات القومية، وتعتمد في ذلك مناهج العفو والتسامح والمصالحة، وذلك محاولة منها لطي صفحة الماضي والسعي لبداية صفحة جديدة، حيث تسعى عادة الدول التي تمر بمراحل من العنف جهدها للتعامل مع جرائم الماضي رغبة في تعزيز العدالة والسلام والمصالحة ويتجهون أصحاب القرار في انتهاج مختلف السبل القضائية وغير القضائية للتصدي للجرائم ومحي آثارها وتحقيق المصالحة الوطنية بشتى السبل[26].

والدراسة الخامسة هي دراسة أفراح جاسم محمد (2022) الموسومة بـ **لجنة المصالحة الوطنية ودورها في تعزيز العدالة الانتقالية،** حيث إنّ لجنة المصالحة الوطنية التي تصنف من ضمن مؤسسات العدالة الانتقالية غير قضائية والتي كانت مهمتها تحقيق المصالحة الوطنية بين طوائف الشعب والقوى السياسية، وقد كان لها دور في ذلك وفق ما منحت من صلاحيات لذلك، وبذلك فإن المصالحة الوطنية تعتبر من التدابير الغير قضائية المساهمة في المرحلة الانتقالية في العراق، بالإضافة إلى التدابير الأخرى والتي تكمن مهمتها السعي في الوصول إلى الحقيقة، إصلاح المؤسسات، تحقيق العدالة والمساءلة والتي تمثل أهم ضمانة وآلية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بعد سلسلة التحولات والنزاعات التي تمر بها البلاد، بغية الوصول إلى جملة من الأمور والتي منها ضمان توفير سبل إنصاف الضحايا وتعزيز التعافي وأنشاء هيئة مستقلة للرقابة على النظام الأمني، حيث أن تحقيق العدالة والسلم الأهلي الديمقراطية والتنمية هي ضرورات حتمية يعزز بعضها بعضاً، وبما يتوافق مع معايير المصالحة الوطنية[27].

أما الدراسة السادسة التي أجرتها مليكة بن العربي، وآخرون (2022) فهي عن **السلوك الإجرامي من منظور سيكولوجي،** فالإنسان كائن اجتماعي بطبعه وغريزته، إذ يحتاج للعيش ضمن مجموعات يمارس كل فرد فيها وظيفية معينة بما يلبي حاجات الجماعة بشكل عام، ولكن هذا لا ينفي أسباب الخلاف التي قد تحدث بين بعض أفراد هذه المجموعة مع بعضهم البعض أو بين هذه المجموعة ومجموعات

أخرى، ومن هنا بالتحديد وبدافع الدفاع عن النفس والمصلحة الشخصية أو الجماعية تتشكل مشاعر العداوة والعدوان التي قد تتطور في ظروف معينة لتنتج شكلاً من أشكال السلوك الإجرامي، ودراسة السلوك الإجرامي حسب كل حالة، وما هي أهم النظريات النفسية التي فسرت الجريمة لنتطرق بعدها لأهم الأسباب والدوافع وراء السلوك الإجرامي[28].

أما الدراسة الأخيرة فقد كانت لأميرة محمد زحلوق (2023) والتي بعنوان **دور المصالحة الوطنية في مواجهة مظاهر العنف في المجتمع الليبي**، وهدفت هذه الدراسة لمعرفة دور المصالحة الوطنية في مواجهة مظاهر العنف في المجتمع الليبي، كما انطلقت الدراسة من عدة تساؤلات منها وماهي مظاهر العنف في المجتمع الليبي؟ وما هو دور المصالحة الوطنية في مواجهة مظاهر العنف في المجتمع؟ حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وناقشت التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا مضمنة بعض مظاهر العنف التي تسعى المصالحة الوطنية إلى القضاء عليها[29].

تساؤلات الدراسة:

1- هل مفهوم المصالحة الوطنية كما هو متعارف عليه في الأدبيات السياسية مفهوم محدد الأبعاد ومعلوم الحدود؟
2- وماهي مظاهر السلوك الإجرامي في المجتمع الليبي؟
3- وما هو دور المصالحة الوطنية في مواجهة انتشار السلوك الإجرامي في المجتمع الليبي؟

منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الاجتماعية، والتي تستخدم المنهج الكيفي مستخدما الدراسة المكتبية كمنهج أساسي للدراسة، وهو المنهج الذي يهدف إلى إبراز وتفسير أوجه الشبه والاختلاف بين متغيرات موضوع الدراسة، من خلال تحليل الأدبيات ومناقشتها.

النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي:

وتعتبر ظاهرة الإجرام من أكثر المشكلات الاجتماعية تعقيدا وتشابكا، فبالرغم من حداثة الاهتمام بدراستها دراسة علمية، فإنّ الباحث المختص يجد نفسه أمام فيض من الدراسات والنظريات التفسيرية التي تتشعب وتتعارض كما قد تتفق في بعض الأحيان. هذا لأن الفعل الإجرامي ظاهرة تهم كلٌّ من علماء الاجتماع والقانون وعلماء النفس والمربيين ويدخل ضمن اختصاص كل منهم، لذلك حاول كلٌّ منهم أن يفسرها انطلاقا من أطره النظرية وطرقه في البحث، فتعددت بذلك النظريات والاتجاهات مع ما تتميز به ظاهرة الإجرام من خصوصيات، ولهذا فإن الباحث سوف يقتصر على معالجة نموذج واحد من مختلف النظريات والمقاربات التي فسرت الجريمة، ألا وهي النظريات الاجتماعية والتي نهدف من خلالها دراسة الجريمة من منظور اجتماعي بحت من خلال تسليط الضوء على دوافعها وأسبابها الاجتماعية اعتمادا على رؤى اجتماعية مختلفة.

1- نظرية التفكك الاجتماعي:

رائد هذه النظرية هو عالم الاجتماع الأمريكي **ثورستن سيلين**، فقد استوحى سيلين نظريته هذه من واقع المجتمع الأمريكي الذي عايشه، ومن واقع المجتمعات التي واكبها ولم يعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضا في حجم الظاهرة الإجرامية، قياسا إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كان نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعا كبيرا في المجتمعات المتحضرة وانخفاض حجم هذه الظاهرة انخفاضا كبيرا في المجتمعات الريفية، لهذا فقد ارجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي .تتميز هذه النظرية بدعوتها إلى تشبه المجتمع المتحضر بالمجتمع الريفي في حرصه على الحفاظ على الروابط الأُسرية والاجتماعية[30].

إن هذه الميزات التي تميزت بها النظرية جعلتها مقبولة بدرجة كبيرة بالنسبة للبعض من علماء الإجرام، فهذا البعض يتفق مع منطق هذه النظرية بالنظر لما تمليه تربية الضمير من معان سامية تدفع الإنسان لسلوك طريق الخير والرشاد، وحبه لأبناء مجتمعه، وقد حث الدين الإسلامي على إشاعة هذا الخير من خلال الربط بينه وبين الإيمان، تمّة مزايا تميزت بها هذه النظرية، حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا لمكان أثرها الإيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة[31].

2- نظرية الوسم الإجرامي

تنسب نظرية الوسم الإجرامي، أو خلع الأوصاف، إلى العالم الأمريكي **ريكلس** الذي أوضح أن الإجرام ليس صفة ذاتية تلاحظ لدى بعض الأفراد ولا تلاحظ لدى غيرهم، فتُمِّيزُ فريقا عن آخر، ولكنه صفة ألصقها بعض الناس بالبعض الآخر. والبين أن تلك النظرية لا تحفل بالكيفية أو بالميكانزيم الذي يصبح الشخص من خلالها مجرما، أو بتفسير لماذا يصبح بعض الأفراد مجرمين دون البعض الآخر. فكل ما تحاول تلك النظرية الإجابة عليه هو لماذا يخلع المجتمع على بعض الأفراد دون البعض الآخر وصف المجرمين؟!

فقد لاحظ إريكسون أن كافة النظريات التي قيل بها في إطار التيار الاجتماعي لتفسير الظاهرة الإجرامية قد وقعت جميعها في خطأ المغالطة الثنائية لأنها تفترض أن للجريمة خصائص تميزها عن الفعل الذي لا تعتبره جريمة. والحق أن هذا التحليل غير دقيق، ذلك لأنه من الناحية العلمية الدقيقة فإن نفس الفعل المكون للجريمة- من حيث ماهيته – قد لا يكون مختلفا عن الفعل العادي .وإنما يكون الأول جريمة لسبب بسيط وهو أن المجتمع قد وصفه على هذا النحو، ويعرف مرتكبه بأنه مجرم وأن المجتمع قد خلع عليه هذا الوصف. فالأمر مرجعه تباين رد الفعل الاجتماعي تجاه الفعل الواحد[32].

3- نظرية الصراع الثقافي

صاحب هذه النظرية هو واللتر ميلر **W. Miller** ويعني بالصراع الثقافي الصراعات بين العناصر الثقافية المختلفة في القيم، والعادات، والتقاليد. ومن أشكال الصراع الثقافي، الصراع بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد والصراع بين قيم الجماعات كجماعة المهاجرين، والجماعات المحلية، والصراعات بين قيم الأجيال المتعاقبة. وهكذا فإن الأنشطة الإجرامية التي يقوم بها جماعة المراهقين تمثل قيم طبقتهم التي تناسبها بعض السلوكيات التي تختلف عن قيم الأجيال الأخرى[33].

4- النظرية السلوكية:

إن الشخص له قابلية التوجه الإجرامي في حالة فشل آلية الجزاء الثواب والعقاب إكساب الشخص منذ الطفولة المبكرة السلوك المتوافق الممتثل وذلك خوفا من تعرضه للعقاب، وفي هذا الاتجاه يرى البعض أن من النظريات الاجتماعية والنفسية المتعلقة بالسلوك الإجرامي نظرية التعزيز التي ترى أن الشخص يتعلم ألا يصبح مجرما بواسطة إجراء تدريبي يعتمد على الثواب والعقاب، فهو يتكيف منذ طفولته المبكرة على الشعور بالقلق توقعا للعقوبة فان لم يعاقب بشكل كاف لتصرفاته الجانحة وهو صغير يفقد شعوره بالقلق لضعف أو انعدام العقوبة المثيرة للخوف ويصبح بالتالي معرضا للسلوك الإجرامي.

وبغض النظر عن قصور هذه النظرية في إيجاد تفسير مقنع فيما يخص أولئك المنحرفين الذين كانت آلية الجزاء لديهم جد فعالة إبان مرحلة الطفولة المبكرة وحتى بعدها، وكذا رغم خوفهم من العقاب ينحرفون كذلك بل أكثر من ذلك فهم يعاودون الانحراف رغم العقاب المسلط عليهم، وعليه فإنه يمكن توقع أن يكون الشخص العائد إلى الانحراف يتميز بفقدانه للشعور بالقلق خوفا من العقوبة، وهذا لفشل أو لا نجاعة آلية الجزاء في إكساب الشخص العائد إلى الانحراف خصائص تجعله غير قابل لان يكون مجرما[34].

العوامل المؤثرة في تكوين السلوك الإجرامي:

1- العوامل الوراثية التكوينية:

ويقصد بها العوامل التي يولد بها الفرد والتي تتكون لدية في مطلع طفولته، نتيجة لتربية معينة ومنها التدليل الزائد أو العقاب الشديد الذي يؤدي إلى تلف في الدماغ أو الجهاز العصبي اضطرابات الغدد والنقص العقلي، الشدة والضعف في الدوافع الغريزية، دوافع العدوان، مواقف الإحباط .للوراثة أثر كبير في خلق سلوك إجرامي وذلك عن طريق الدم للوالدين المدمنين أو أحدهما، أو عن طريق القدوة [35].

2- العوامل الاجتماعية:

كثير من الدراسات في علم النفس الاجتماعي قامت بدراسة شخصية الإنسان من حيث إنه مخلوق اجتماعي وتتابع عملية اندماجه في المجتمع وتنشئته الاجتماعية منذ الولادة وبث روح الجماعة فيه .وإذا نبذ الفرد من المجتمع أو من جماعة الأصدقاء فإنه لا يشعر بالانتماء لهذه الجماعة ولذلك فهو يقوم

بعمليات إجرامية. فقدان للوالدين أو أحدهما، فقدان الزوجة، الخطيبة، الحبيبة، أو قضايا الغيرة، زواج الأم للمرة الثانية، كذلك زواج الأب للمرة الثانية.

3- العوامل الاقتصادية:

ومنها انخفاض المستوى المعيشي وغلاء السلع الضرورية خاصة إذا كان الفرد يعول أسرة ولا يجد ما يكفيه ومقارنة بعض الأفراد أنفسهم بالآخرين من المترفين .والرفاهية المفرطة وعدم تحمل بعض المسؤوليات التي تشعره بقيمته في المجتمع والبطالة وما يترتب عليها.

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ذلك أن ظاهرة الجريمة لا بمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ما هي إلا ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، ومن ثمَّ فإنّ الجريمة تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع[36].

4- العوامل البيئية:

مما لا شك فيه أنَ المجتمع الآمن هو مطلب الجميع، فالأَمان هو مصدر بناء الحياة في أيّ مجتمع وتطوّره، والإنسان منذ ولادته تكون فطرته جيّدة ولا يعلم ما هو الإجرام أو الأذى، ولكن البيئة التي ينشأ فيها هي ما قد تؤثر فيه، وتغرس فيه سلوكيات غير جيّدة، مما تجعله ينحرف عن الطريق المستقيم الذي خلقه الله تعالى عليه، فكل شخص يلجأ إلى ارتكاب الأفعال غير المقبولة هو إنسان غير سويّ، وينتج عنه الكثير من المشاكل والمفاسد في المجتمع[37].

إن أغلب الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الجريمة والجنوح تؤكد على أهمية البيئة السكنية بوصفها عملا مساعدا في عملية الإجرام فالمسكن الذي يقطنه الشخص له دور في هذا المجال ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية الخصائص المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية للأسرة، كما أن المسكن ذاته من حيث ضيقه أو اتساعه ومن حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه ومن حيث ارتفاعه أو انخفاضه ومن حيث قدمه أو حداثته وإلى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن التي تلعب دوراً واضحاً في مجال تماسك جماعة الأسرة أو تفككها في شكل الترويح الغالب[38].

فالأسرة هي مهد للشخصية، حيث تتكون في ظلها وخلال السنوات الأولى من عمر الفرد النماذج الأساسية للتفكير والشعور والعادات والقيم التي تظهر ضعفا مستمرا ومؤثرا على حياته في المستقبل، فالعائلة بعدم استقرارها وعدم سلامة تكوينها ومرونتها قد تقود الفرد إلى عدم الاستقرار في المدرسة أو المهنة وقد تنمي لديه الشعور بالاضطراب الذي يمكن أن تؤدي به إلى التشرد والسلوك المنحرف[39].

المصالحة والجريمة

إن الإنسان لم يتعرف على إمكانية المصالحة مع الآخر إلا بعد أن عجز عن سحق هذا الآخر عن طريق القتال، ففي البدء كان القتال هو تقاتل البشر مع بعضهم البعض وذلك منذ أن قتل قابيل هابيل، ومن ذلك الوقت أصبحت البشرية تقاتل بعضها البعض، وتمارس سلوكيات منحرفة ضد بعضهم البعض، واستعبد أحدهم الآخر وظل الآخر في ذلك الوقت يحمل حق مواجهة الآخرين بمقدار حجم قوته، وبعد فترة من العنف والقمع وانتشار السلوكيات الإجرامية في المجتمعات؛ وجد الإنسان نفسه في كثير من الأحيان أمام تركة صعبة من انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم[40]، فقامت المجتمعات البشرية جهدها للتعامل مع جرائم الماضي رغبة في تعزيز العدالة والسلام. حيث تسعى المجتمعات الحديثة التي تعرضت إلى خلخلة سواء عن طريق الثورة أو الحروب إلى تحقيق المصالحة الوطنية بشتى السبل، ولكن بالرغم من بروز مصطلح المصالحة في وسائل الأعلام فإنه بقي عرضة لسوء الفهم والتقدير نتيجة لعدم وضوح مدلول المفهوم، وتفسير كل طرف حسب خلفيته الفكرية وفهمهم لطبيعة الأوضاع الاجتماعية في المجتمع.

فالسلوكيات الإجرامية ظاهرة اجتماعية يرتبط وجودها بوجود المجتمعات فمتى وجدت المجتمعات وجد الأفراد برغباتهم وأهوائهم وأهدافهم المختلفة، التي قد تتضارب وتتعارض أحيانا، مما يجعل البعض يرى في الاعتداء على الآخرين سبيلا لتحقيق أهدافه الخاصة، فالجريمة قديمة قدم الوجود الإنساني، فهي من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام واضح في كافة المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الإنساني من طرف العديد من رجال الدين والفلاسفة والمصلحين والعلماء الاجتماعيين، وعلماء الإجرام والقانون، وعلماء النفس، فلاشك أن الظروف النفسية المريحة للإنسان هي البيئة الأقدر على مطاردة الاستعداد الإجرامي والقضاء عليه. وفي ظل الظروف الاجتماعية غير المتزنة تنسج الجريمة خيوطها الأولى في المجتمع، وتتراءى له أشباح الجريمة من بعيد إلى أن يعتاد أفراد المجتمع التفكير فيها، ثم يجد المجتمع نفسه فجأة أما بوابة الجريمة، وعندما يقتحم أفرادها عالمها المثير إلى أن يكون السلوك الإجرامي عملا من الأعمال المعتادة.

ومما لا شك فيه أنّ المجتمع الآمن هو مطلب الجميع، فالأَمان هو مصدر بناء الحياة في أيّ مجتمع وتطوّره، والإنسان منذ ولادته تكون فطرته جيّدة ولا يعلم ما هو الإجرام أو الأذى، ولكن البيئة التي ينشأ فيها هي ما قد تؤثر فيه، وتغرس فيه سلوكيات غير جيّدة، مما تجعله ينحرف عن الطريق المستقيم الذي خلقه الله تعالى عليه، فكل شخص يلجأ إلى ارتكاب الأفعال غير المقبولة هو إنسان غير سويّ، وينتج عنه الكثير من المشاكل والمفاسد في المجتمع.

المصالحة الوطنية هي وسيلة لتسهيل التعاملات الصريحة بين المجتمعات المحلية والشرطة والسلطات الأخرى، التي تسمح لهم بمعالجة التوترات الاجتماعية والمظالم وانتشار السلوكيات الإجرامية وإعادة ضبط العلاقات بين أفراد المجتمع. ويعد الاحترام والتعاون وعلاقات العمل الفعالة بين الشرطة

والمجتمعات التي تخدمها أمرًا أساسيًا لسلامة المجتمع وأفراد المجتمع ومساعدة السلطات في أداء دورها الفعال في مطالبة المنحرفين. ومع ذلك، فالعديد من المجتمعات التي تتركز فيها الجرائم الخطيرة، يمنع انعدام الثقة وسوء الفهم المتبادل بين الشرطة وأفراد المجتمعات المحلية من العمل معًا.

وخلاصة القول فإن المصالحة الوطنية الجيدة والصادقة هي التي تأخذ في عين الاعتبار الحد من السلوكيات الإجرامية، وذلك من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التي يجب أن تتضمنها بنود المصالحة الوطنية، والتي تحقق مبدأ عدالة الانتقال، التي تتمثل في ملاحقة المجرمين، ورد المظالم إلى أهلها، والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد، وضمان الحقوق، وتفعيل المنظومة القضائية، وحمايتها من قبل المجتمع، بالإضافة إلى استقلاليتها ونزهتها. ولذلك فالمصالحة الوطنية التي تريد أن تجمع المتخاصمان والمتضادان لابد أن تضع في اعتبارها أن أول الأهداف هو إرساء العدالة، ومطاردة المجرمين ورفع المظلة الاجتماعية على المنحرفين وعدم إعفاء أي فرد بسبب مكانته السياسية أو الاجتماعية.

الخاتمة: النتائج والتوصيات:

النتائج:

فقد انبثق عن هذه الدراسة مجموعة من النتائج، التي جاءت من خلال تحليل ومناقشة الآدبيات التي كتبت في هذا الموضوع، حيث كانت نتائج المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي لها دور في الحد من انتشار السلوكيات الإجرامية، وهي كما يلي:

1- تصحيح الانحراف على المسار الوطني والذي خلف خسائر مادية وبشرية معتبرة لدرجة أنه كاد أن يقوض أركان الدولة في مرحلة من المراحل، ومحاولة محو آثار المأساة الوطنية التي كان ضحيتها كل أطياف الشعب الليبي دون استثناء.
2- استعادة الأمن والنظام العام على اعتبار أن أمن ممتلكات الناس وأرواحهم وحتى أعراضهم مسألة حيوية سواء في نظر الإسلام أو في مواد القانون.
3- إزالة مظاهر التسلح العسكري وحل المليشيات التي شكلت خرقا لأصول الحوار السلمي للوطني.
4- ضبط الأوضاع الأمنية ومنع إزهاق الأرواح بأي شكل من أشكال السلوكيات الإجرامية.
5- تعويض المتضررين من العمليات الإجرامية.
6- قد تساعد الملاحقة القضائية في التعرف على شخص بعينه ارتكب الجرم ومن ثم يقلل ذلك من التعميم وإدانة مجموعة معينة.
7- من الممكن أن تساعد الملاحقة القضائية في محو الخرافات والوقائع التاريخية المشوهة التي قد تولد الشعور بالاستياء من جانب الضحية ومن ثم وضع الأساس للصراعات في المستقبل.

التوصيات:

1- العناية بمعالجة المشاكل الأساسية التي من الممكن أن تصب في مجرى الأخلاق بتحقيق مستوى معقول من دعم العملية السياسية وتحقيق الأمن والاستقرار، لا سيما استشراء البطالة وتفشيها وإمكانية استقطاب العاطلين.

2- ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية الفعالة لظاهرة الفساد المالي والإداري والتي بدون وضع حد لها لا يمكن الحديث عن إعادة الإعمار وتنمية اقتصادية وتوفير الفرص للعاطلين عن العمل وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

3- وضع رؤية للواقع أكثر شموليةً، وهذه الرؤية التي يتم الحوار حولها والبحث إلى تفاصيلها، والبُعد عن التحليل الجزئي المبني على التعصب للرأي والانغلاق.

4- استبعاد جميع مظاهر العداء في المواقف وفي التعبير عن الآراء، وهو ما يعني تكافؤ أطراف الحوار وتهيئة مناخ الأمن والأمان للمشاركين فيه.

5- إن يتضمن ممثلين من المناطق والشرائح الاجتماعية كافة بشتى مذاهبها ومشاربها شاملا لكل الأطياف السياسية المكونة لنسيج المجتمع في ليبيا.

6- تصحيح المفاهيم الخاطئة التي تسود المجتمع وتعوق مسيرة التعاون والتقارب والتفاهم.

7- توفير الدعم المادي والمعنوي للأشخاص والأهالي المتضررين من عمليات الحرب والعنف بحيث يكون هذا تعويض مبدئي ويكون مقرراً رسمياً ويُعْمَل به.

8- تنظيم ملتقيات وندوات وورش عمل في المجتمع حول الحوار والمصالحة الوطنية.

9- ضرورة إدراج مناهج تعليمية وتربوية تسهم في نشر ثقافة التسامح والعفو والصلح والتصالح.

10- نشر ثقافة الحوار والعفو ونبذ الحقد والكراهية بين أبناء الوطن.

11- إعطاء دور أكبر للنخب الأكاديمية، وإشراكهم في تجمعات شعبية وجماهيرية، لكي يتمكنوا من إظهار الكثير من المكنون في داخل الإنسان الليبي، وتذكير الليبين بالقيم التي تربت عليها أجيال متعاقبة من الليبيين، الذين قدموا صوراً لا مثيل لها في التعايش الاجتماعي.

12- تشجيع البحوث العلمية والميدانية الجادة والرصينة في موضوع عصابات الأحياء.

13- إطلاق مشاريع بحث متخصصة وطنية ودولية في موضوع المصالحة الوطنية.

14- تنظيم ملتقيات ولقاءات علمية وطنية ودولية لتبادل الخبرات والتجارب في موضوع دور المصالحة في القضاء على الجريمة.

15- فتح تكوينات متخصصة أكاديمية ومهنية في علم الإجرام في كل الجامعات الليبية.

هوامش البحث:

1 هند محمد عبدالجبار علي. دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي: الموصل نموذجا. مجلة مدارات سياسية(5)، 2018، ص158

2 مصطفى شربال. المصالحة الوطنية في الجزائر: تحديات وعقبات. المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، 3(5). 2011. ص257

3 وناس فاطمة. المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر. (ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. 2013. ص10.

4 ليلى مسالي. المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاعات: دراسة مقارنة ما بين جنوب إفريقيا ورواندا. (دكتوراه)، جامعة قسنطينة، الجزائر. 2021. ص38

5 أميرة محمد زحلوق. دور المصالحة الوطنية في مواجهة مظاهر العنف في المجتمع الليبي. مجلة الأصالة (8)، الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية. 2023. ص313.

6 فهيل جبار جلبي. المصالحة الوطنية في العراق. العراق دهوك: مطبعة خاني. 2014. ص26.

7 سرحان رعاش. تجارب المصالحة الوطنية في العالم المعاصر دراسة مقارنة بين الجزائر وجنوب أفريقيا. (دكتوراه)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. 2022. ص27.

8 إبراهيم إبريك غيث عيسى. المصالحة الوطنية ودورها في الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة ميدانية على عينة من مشايخ وحكماء مدينة بنغازي (ماجستير)، جامعة بنغازي، بنغازي. 2023. ص6.

9 ليلى مسالي. المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاعات: دراسة مقارنة ما بين جنوب إفريقيا ورواندا. (دكتوراه)، جامعة قسنطينة، الجزائر. 2021. ص47.

10 عبدالحميد طفي. علم الاجتماع. بيروت: دار النهضة العربية. 1977. ص144.

11 إبراهيم إبريك غيث عيسى. مرجع سبق ذكره. ص6.

12 ليلى مسالي. المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاعات: دراسة مقارنة ما بين جنوب إفريقيا ورواندا. (دكتوراه)، جامعة قسنطينة، الجزائر. 2021. ص45.

13 نفس المرجع السابق. ص55.

14 الأمم المتحدة. حقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافة. دليل المؤسسات الوطنية لحقوق الأنسان(12). 2009. ص17.

15 مليكة بن العربي، صالح الدين ابراهيمي، ربيع الواهج. السلوك الإجرامي من منظور سيكولوجي. مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، 1(14)، 2022. ص35.

16 معنصر مسعودة. مفهوم السلوك الإجرامي وأساليب التكفل به. مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 6(1). 2021. ص10.
17 مليكة بن العربي، صالح الدين ابراهيمي، ربيع الواهج. السلوك الإجرامي من منظور سيكولوجي. مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، 1(14)، 2022. ص35.
18 معنصر مسعودة. مفهوم السلوك الإجرامي وأساليب التكفل به. مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 6(1)، 2021. ص12.
19 صالح بن إبراهيم. التدين علاج الجريمة. السعودية: مكتبة الرياض.1998. ص150.
20 حمد محمد رمضان. علم النفس الجنائي (ط1): دار إعمار. 1998. ص263.
21 عوض محمد. علم الإجرام. القاهرة: دار النهضة العربية. 1980.
22 الشاوي سمية، بن حامد مسعودة. دوافع السلوك الإجرامي لدى المراهق الجانح: دراسة عياديه لثلاث حالات بالمركز المتعدد الخدمة لرعاية البيبة بور قلة. (ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح–ورقمة. 2020.
23 مؤيد حسني أحمد الخوالدة. التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن. (ماجستير)، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. 2005
24 ستار جبار الجابري. المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق: "الشرق الأوسط " انموذجاً. دراسات دولية(60). 2015
25 العجارمة. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب. 2016.
26 هند محمد عبدالجبار علي. دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي: الموصل نموذجا. مجلة مدارات سياسية(5)، 140–161. 2018.
27 أفراح جاسم محمد. لجنة المصالحة الوطنية ودورها في تعزيز العدالة الانتقالية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 11(2). 2022.
28 مليكة بن العربي، صالح الدين ابراهيمي، ربيع الواهج. السلوك الإجرامي من منظور سيكولوجي. مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، 1(14)، 2022.
29 أميرة محمد زحلوق. دور المصالحة الوطنية في مواجهة مظاهر العنف في المجتمع الليبي. مجلة الأصالة (8)، الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية. 2023.

30 خضير خلايفية. التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين: دراسة ميدانية بمراكز إعادة التربية. (الدكتوراه)، جامعة منتوري قسنطينة. 2012. ص172
31 معنصر مسعودة. مفهوم السلوك الإجرامي وأساليب التكفل به. مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 6(1)، 2021. ص18

32 أميرة محمد إبراهيم ساتي. النظرة الاجتماعية للجريمة والمجرم وانعكاسها على السلوك الإجرامي في المجتمع. مجلة كلية الشريعة والقانون، 2(26). 2023. ص1626

33 محمد شحاته ربيع، جمعة سيد يوسف، معتز عبدالله. علم النفس الجنائي. القاهرة: دار غريب للطباعة. 1995 .

34 سمير يونس. ظاهرة العود إلى الانحراف: دراسة الظروف الأسرية. (ماجستير)، جامعة عنابة، الجزائر. 2006. ص69

35 معنصر مسعودة. مفهوم السلوك الإجرامي وأساليب التكفل به. مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 6(1)، 2021. ص12.

36 أميرة محمد إبراهيم ساتي. النظرة الاجتماعية للجريمة والمجرم وانعكاسها على السلوك الإجرامي في المجتمع. مجلة كلية الشريعة والقانون، 2(26). 2023. ض1617

37 مليكة بن العربي، صالح الدين ابراهيمي، ربيع الواهج. السلوك الإجرامي من منظور سيكولوجي. مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، 1(14). 2022. ص33.

38 سمير يونس. ظاهرة العود إلى الانحراف: دراسة الظروف الأسرية. (ماجستير)، جامعة عنابة، الجزائر. 2006. ص39

39 أميرة محمد إبراهيم ساتي. مرجع سبق ذكره. ص1618

40 هند محمد عبدالجبار علي. دور المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي: الموصل نموذجا. مجلة مدارات سياسية (5). 2018.